المطلب الثالث

إسرائيل وأزمة مصر مع دول حوض النيل

أولاً: أذرع إسرائيل فى بعض دول حوض النيل:

من الواضح أن الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل، لا تتوقف عند حد علاقتها بإثيوبيا ومن ذلك ما أرجعه بعض المحللين من الربط بين الموقف الذى اتخذته كينيا فى الاجتماع الوزارى الذى ضم وزراء الرى والموارد المائية لدول حوض النيل المنعقد فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لعام ٢٠٠٣م، وبين إسرائيل حيث جاء الآتى فى خطوة وصفها مسئولون مصريون بأنها مشبوهة، أعلنت وزيرة الموارد المائية الكينية بأن بلادها تعتبر أن اتفاقية المياه بين دول حوض النيل كأنها لم تكن وبهذا الإعلان تضع الوزيرة الكينية معوقاً سياسياً جديداً فى طريق الدبلوماسية المصرية التى تهدف إلى خلق حالة من الإستقرار فى ملف مياه النيل، وكانت الوزيرة الكينية، قد انسحبت بشكل مفاجىء من ذلك الاجتماع الوزارى فجأة وبدون إبداء أسباب، مما سبب حالة من الدهشة والاستغراب عند الوزراء المجتمعين.

ومن جانبها أعلنت وزيرة المياه والبيئة الأوغندية أنه يجب التفاوض بين دول حوض النيل لمراجعة القضايا الخلافية والتوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف، وفى حالة عدم التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض فإن بلادها سوف تتخذ نفس الموقف الذى اتخذته زميلتها الوزيرة الكينية.

وقد أبدت الحكومة المصرية رد فعل عنيف تجاه هذا التصرف المفاجىء من قبل كينيا، حيث صرح بعض المسئولين بأن التهديد الكينى بالانسحاب من الاتفاقية الموقعة عام ١٩٢٩م الخاصة بتوزيع المياه سيكون بمثابة إعلان حرب على مصر، ولم يخفِ المسئولون المصريون تشككهم فى طبيعة هذا السلوك السياسى، واعتبروه سلوكاً مشبوهاً، وقد تساءل وزير الرى والموارد المائية المصرى: لماذا يتحدث البعض عن حجم المياه التى تصل إلى مصر، بينما يمكن للجميع الحصول على ما يريدون وأن يتم تطوير ذلك بشكل مشترك، إلا أن الحكومة المصرية عادت للتهدئة وصرح وزير الرى والموارد المائية المصرى، لوكالة الشرق الأوسط (الحكومية).

أنه يستبعد نشوب حرب فى حوض النيل بسبب المياه معتبراً ذلك أمراً غير وارد على الإطلاق ومن أجل تطمين دول المنبع أكد الوزير أن عوامل التاريخ وقواعد السلوك والقانون الدولى تمنع إلحاق الضرر بمصدر ثروة ظل ثابت على مدار مئات السنين.

لقد ظلت كينيا فى الآونة الأخيرة تطالب بإعادة النظر فى الإتفاقيات الإقليمية التى تحكم قضية توزيع المياه بين الدول المتشاطئة لحوض النيل، وفى أكثر من مناسبة صرح مسئولون كينيون بأنه لا ينبغى لمصر والسودان الاستفادة من مياه النيل الذى ينبع من الجنوب دون مقابل، وأنه لابد من إعادة تقسيم الحصص المائية بالتساوى بين دول الحوض، ولقد تشكك العديد من الخبراء فى أن إسرائيل هى المحرض الرئيسى فى هذه القضية، خصوصاً أن إسرائيل تربطها علاقة حميمة مع كينيا ولديها العديد من البرامج الثنائية فى المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية(١).

كما أن موقف إثيوبيا الرافض للاتفاقات المنظمة لاستخدام مياه نهر النيل، والمتضمنة لحقوق مصر فى مياه النيل بحجة أنها أُبرمت فى عهد الاحتلال، وذلك يناقض موقفها فقد تمسكت من جانبها بالاتفاقيات التى وقعتها مع الدول الاستعمارية ذاتها، والتى حققت إثيوبيا من خلالها توسعها الإمبراطورى فى أراضى الصومال وإريتريا، ومن مظاهر عدم اعتراف إثيوبيا بهذه الاتفاقيات، قيامها ببناء بعض السدود على النيل الأزرق، بنية تخفيض كمية المياه المتجهة نحو مصر – وأيضاً لرفضها التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل، وبالرغم من سياسة التقارب التى اتبعتها مصر تجاه إثيوبيا وتوقيع إطار التعاون العام بين مصر وإثيوبيا لتنمية موارد النهر، وتعزيز مصالحهما الاقتصادية والسياسية، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد وإمكانيات البلدين وجاء بهذا الاطار، الاتفاق على التعاون فى مجال استخدام مياه النيل وامتناع كلٍ من مصر وإثيوبيا عن القيام بأى نشاط يضر بمصالح البلدين، تعهد الطرفان بالتشاور والتعاون بغرض اقامة أية مشروعات جديدة على النيل، ولكن ما لبث أن عادت إثيوبيا لتعنتها فى موقفها من مياه النيل مع مصر، ووضح ذلك من تصريحات المسئولين الإثيوبيين ومن مطالبتها بإلغاء اتفاقات مياه النيل الموقعة من قبل بما فيها اتفاقية ١٩٥٩م بين مصر والسودان بشأن الإنتفاع الكامل بمياه النيل.

وعن موقف باقى دول حوض النيل من حصة مصر فى نهر النيل فقد جاءت كلها على نفس الوتيرة من الاعتراض عليها وعلى الاتفاقات المنظمة لاستغلال مياه النيل فى إطار نفس الأسباب السابقة.

وبالنسبة للسودان أيضاً فقد عبرت عن عدم رضاها باتفاق ١٩٥٩م مع كونه ملزماً من وجهة نظرها، ونموذجياً إلا أن تغير الرأى العام العالمى بخصوص المياه وتغير الأحوال فى

(١) انظر من ص٤٧٣: ٤٧٤، محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر فى مياه النيل فى ضوء القانون الدولى للأنهار، مرجع سابق.

دول حوض النيل فيستلزم تقنيناً جديداً يستوعب تلك المستجدات ويكون عادلاً من وجهه نظر دول حوض النيل[1].

وهكذا تبدو الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل هى المحرك الرئيس لسلوك الحكومة الكينية التى ترتبط هى الأخرى بعلاقات قوية مع إسرائيل – كما أن تهديد الحكومة الاوغندية، التى ترتبط هى الأخرى بعلاقات رسمية مع إسرائيل، بأنها ستحذو حذو كينيا فى حالة عدم خضوع مصر لإعادة توزيع المياه، وتشير الأوضاع إلى أن إسرائيل تخطط لتفكيك التجمع الإقليمى الذى يضم دول حوض النيل الإحدى عشر فى تجمع (الإندوجو – وهى كلمة إفريقية تعنى الأخوة) والذى عُقد أول اجتماع له عام ١٩٨٣م فى الخرطوم، والذى تسعى مصر من خلاله إلى تقوية أواصر التعاون بين دول حوض النيل، لتوفير حالة من الاستقرار فى قضية مياه النيل، عصب الحياة فى مصر، والتى تحاول إسرائيل إثارتها بين الحين والآخر. وسوف تكون إسرائيل هى المستفيد الوحيد من تفكيك التكتلات الإقليمية على أساس الأخوة والمصلحة المشتركة بين دول حوض النيل، وسيبقى الخطر الإسرائيلى قائماً للحصول على مياه النيل ما لم تتدارك الدول المعنية الموقف، وتسعى لحل مشاكلها المائية عن طريق المفاوضات المشتركة وإيجاد الحلول المناسبة لكل الدول الأطراف دون السماح لأى تدخل أجنبى لا يهمه سوى الخراب والدمار والتفرقة[2].

ثانياً: التدخل الأجنبى:

ومن دلائل التدخلات الخارجية، قيام الخبراء الأمريكيون بصفة رسمية بدراسة شاملة لإثيوبيا على مستوى الأراضى الصالحة للزراعة وعلى مستوى السدود لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية، فالسياسة الأمريكية تساند السياسة الإثيوبية فى إنشاء مجموعة من السدود لأغراض الرى وتوليد الطاقة على الروافد داخل إثيوبيا، وهكذا مثل المؤسسات الأمريكية نجد المؤسسات الأوروبية هى التى قدمت التمويل للسدود التى يجرى تشييدها داخل إثيوبيا وأيضافإن المؤسسات المالية غير محايدة وهى بكل الأحوال تنحاز لإسرائيل، ويؤكد ذلك موقف البنك الدولى وهو مؤسسة مالية تهدف إلى مساعدة الدول المختلفة فى مشروعات التنمية، إلا أنه يخضع منذ نشأته للسيطرة والهيمنة من قِبل الدول الكبرى، وإن أحدث إصدارات البنك الدولى فيما يتعلق بموضوع المياه تنطوى وتروج لمفاهيم جديدة تحاول أن تخضع لها دول الشرق الأوسط مثل تسعير المياه وإنشاء بنك وبورصة للمياه، وهذا ما أكد عليه البنك فى مؤتمر دبلن

(١) المرجع السابق، ص ٤٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص٤٧٥.

عام ١٩٩٢م وهو بذلك لا يمكن أن يكون محايداً، لأن تسعير المياه وتحويلها إلى سلعة اقتصادية من شأنه أن يشعل الحروب بين دول المنابع، والدول عند المصب حيث أنها ستطالب بحقوقها المالية كثمن لكل لتر مياه يذهب للدول الأخرى، وهوبذلك يُعد متبنياً لوجهة نظر بعض الأطراف كإسرائيل وتركيا[1].

ثالثاً: أسباب تدهور علاقة مصر بدول حوض لنيل:

لقد ركزت إسرائيل على الاختراق الدبلوماسى فى إفريقيا خاصة إثيوبيا التى تهيمن على ٨٥% من مياه النيل، ومنها اتسعت خطوط الانتشار الصهيونى إلى كينيا وبورندى وأوغندا وتنزانيا وغيرها ولعل أول فكرة اشتغل عليها الصهاينة باستخدام علاقاتها مع تلك الدول، كانت تدفع هذه الدول نحو مخطط لاستنزف النيل عبر الخروج على معاهدة ١٩٢٢م والتى تعطى لمصر الحق فى الاعتراض على اى مشروع أو تصرف بمنابع النهر لكونه يشكل مساً بعصب وجودها وأمنها القومى الاقتصادى والسياسى، ولقد حرك الصهاينة الأمر فى بداية الثمانينات فاستطاعت الدبلوماسية المصرية أن تتجاوز الأزمة وعملت على تطوير المعاهدة فى مساع أسفرت عن قيام منظمة (الأندجو) والتى تتشكل من دول حوض النيل.

ولكن من ناحية اخرى تنفذاسرائيل خطتها لفرض الهيمنة على منطقة حوض النيل وذلك من خلال مشروعات الرى وتوليدالطاقة على نهر كجيرا عند المنبع حيث بحيرة فيكتوريا وأبراج بناء مشاريع مماثلة (٣٣ مشروعاً أثيوبياً) حول حوض النيل الأزرق وغيرها، وظهرت إشارات صهيونية أمريكية لمصر والسودان بأن مرحلة جديدة من الصراع والهيمنة قد بدأت فى حوض النيل وأقصى الشرق الأفريقى. وكانت ذروة ذلك عام ٢٠٠٣م بإتفاق دول المنبع (كينيا – تنزانيا – أوغندا) بتشجيع صهيونى، على الإنفصال النهائى على معاهدة ١٩٢٩م، وإنشاء هيئة أفريقية بديلة ببرنامج منفرد يرسم سياسات الحوض على أسس جديدة. فهناك إستراتيجية نجحت فى بناء شبكة اتصالات وعلاقات توفر التوغل السياسى والاستخبارى، وتأمن الحضور العسكرى الخاص عبر القواعد العسكرية الأمريكية والصهيونية، كما هو حاصل فى إريتريا. والهدف هو تحجيم الكيانات الشرق أفريقية ذات الطابع العربى والإسلامى وتحطيم جسور العلاقة التقليدية بينها وبين الجوار الإقليمى، فمصر تُدفَع يومياً إلى عنق الزجاجة بقوة المشروع الأميريكى الصهيونى المتصاعد من القرن الأفريقى مروراً بحوض النيل، ولا يعود التهديد الذى يلحق

(١) المرجع السابق، ص ٤٧٢.

بالقاهرة عبر حوض النيل يقبل بمجرد الابتزاز السياسى الذى تبدو نتائجه واعراضه أحياناً فى السياسات المصرية حيال قضايا كفلسطين والعراق[1].

وقد ساعد على تلك الأوضاع بين مصر ودول حوض النيل مايلى:

أن مصر لم تكن تهتم كثيراً بإفريقيا، وخاصة بمنطقة منابع النيل فى شرق إفريقيا، حتى عندما كنا نبدى اهتماماً خاصاً بالمشاكل الإفريقية، أيام الرئيس جمال عبد الناصر كنا نركز على العلاقات مع دول غرب إفريقيا، مثل مالى – وغانا – والكونغو الديمقراطية وأهملنا دول شرق إفريقيا التى تضم منابع النيل، مع أنها أهم لنا بكثير،وعندما تعرضت إثيوبيا للجفاف القاتل فى السبعينيات، وهى مصدر مياه الفيضان بالكامل لم نتقدم نحن بخبرائنا – وما أكثرهم – لندرس معهم المشكلة ونسهم بإقتراح الحلول التى تراعى مصلحة الطرفين بل وحتى لم نتقدم بالمشاركة فى تكلفة إقامتها.

وتركنا المجال لإسرائيل لتتقدم هى بالاقتراحات التى تضربنا قبل أن تخدم مصالح إثيوبيا ولعل من أشد المخاطر التى تواجهنا الآن أن توافق إثيوبيا على بيع جزء من حصتها من مياه النيل لإسرائيل ويطلب منا توصيلها عبر مجرى النيل ذاته .فلقد كنا فى سياسة لا مبالاة غير معقولة بالنسبة لعلاقاتنا مع دول حوض النيل فيما عدا بعض الإشارات إليها فى الصحف من حين لآخر، والتأكيدات بأن حقوقنا فى مياه النيل مضمونة بمقتضى اتفاقيات دولية.

وكمثال آخر على عدم إعطاء الاهتمام الكافى لعلاقتنا مع دول حوض النيل وخاصة أقربها إلينا وهى السودان نجد الموقف من مشاكل السودان واضح جلى فمع أن مشروع قناة جونجلى فى جنوب السودان سيحقق لنا فى رحلته الأولى، الحصول على حصة إضافية من مياه النيل التى ستُنقذ من الضياع فى أحراش الجنوب تقدر بمليارى م٣ قد تصل إلى- بعد إتمام المرحلة النهائية من المشروع – إلى ٩ مليارم٣ ، يمكن أن تروى مليون فدان إضافية، إلا أننا لم نبذل الجهد الكافى مع الأشقاء السودانيين عندما كانت علاقاتنا مع السودان حسنة، وتركنا الأمور تتأزم كما لو كان الأمر لا يعنينا، وحتى عندما حضر (رئيس جيش تحرير السودان الذى كان يسيطر على الجنوب)[2] لزيارة القاهرة قابلته صحافاتنا بهجوم وإتهامات بأنه يتآمر على تقسيم السودان (بالرغم من أنه عضو أساس فى تحالف قوى المعارضة السودانية والمفروض أننا على وفاق معهم) وبالرغم من تأكيداته أنه يؤيد وحدة السودان وأن كل ما يريده هوضمان حقوق أهل الجنوب ضمن سودان موحد مستقل ، ولعل نقطة إيجابية فى مواقفنا من دول حوض

(١) انظر ص ٤٤٥ : ٤٤٦ ، المرجع السابق.

(٢) جون جارنج رئيس جيش تحرير السودان الذى كان يسيطر على الجنوب السودانى.

النيل، كانت فى علاقاتنا بأوغندا فقد أسهمنا معها فى بناء سد أوين وهو سد لا يضرنا لأنه موجه لتوليد الكهرباء لا لحجز المياه ، ثم أعلنا مؤخراً عن الإسهام معهم فى محاربة ورد النيل وهو أحد أخطر أسباب إهدار المياه بما يؤدى إليه من زياده فى كميات البخر[1].

عدم تفعيل مبادرة دول حوض النيل والتى تعد خطوة مهمة وجيدة إلى طريق تعاون جميع دول حوض النيل كوحدة واحدة تربط بينهم العديد من الروابط الجغرافية والتاريخية من أجل هدم مساعى إسرائيل التى تستخدم الدول المشاركة فى حوض نهر النيل غير مصر – كخط هجوم متقدم – حيث تقوم دول الجوار الاستراتيجى لمصر (دول حوض النيل)- باتباع استراتيجيات تتفق مع ما تطالب به إسرائيل متزرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية.

فى عام ١٩٦٧ اشتركت مصر والسودان فى مشروع مهم لحث دول أعالى النيل على التعاون فيما بينها (مشروع المسح الجوى والمائى لأعالى النيل) وكان الهدف المعلن هو جمع البيانات وتدريب العاملين المختصين على رسم خرائط الأرصاد الجوية لمناطق المنابع ، ولكن الهدف الأساس ومن وجهة النظر المصرية والسودانية، هو تجميع دول حوض النيل فى إطار مشروع مشترك، ودعم خبرة دول أعالى النيل حتى يمكنها عقد المباحثات مع مصر والسودان على قدم المساواة.

وكان الشاغل الأول لمصر على مدى أعوام طويلة، أن تطور إثيوبيا مناطق المنابع العربية للنيل الأزرق، قبل مشاورتها، إذ توحى جغرافية تلك المنطقة بأنها ستتطلب مثل هذا التطوير فى يوم من الأيام.

ففى عام ١٩٩٢م كتب المفوض الإثيوبى السابق لشئون المياه يقول: (لقد بات لزاماً على إثيوبيا أن تطعم سكانها المتزايدون). فقد استنفذت طاقاتها الزراعية، بسبب هذا التزايد السكانى وأصبح من الضرورى أن توجه جهودالتنمية إلى مناطق المنابع فى غرب البلاد، حيث توجد مساحات تصلح للزراعة المروية (٠٠٠و٩٠٠) ألف هكتار فى حوض نهر السوباط (بارو أكوبو) وعلى إثيوبيا أن تحاول فى خططها التنموية، دراسة جوانب البيئة الطبيعية المحلية للمواقع المستهدف زراعتها.

حدث ذلك بعد ما وقعت الحكومة الإثيوبية الجديدة مشروع معاهدة صداقة وسلام مع السودان فى ديسمبر ١٩٩١م أكد فيها كل طرف التزامه بحصص متساوية من النيل، وتفادى أى إضرار بالطرف الآخر، كما أعلنت إثيوبيا عزمها على أن تصبح عضواً كاملاً فى جميع

(١) رشدى سعيد، أزمة المياه فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٦٠.

منظمات دول حوض النيل، بهدف إقامة منظمة حوض النيل، واتفق الجانبان على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتبادل المعلومات وبحث مسارات التعاون الممكنة، ولم تسبب هذه الاتفاقية قلقاً لدى مصر، ولكن تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبى فى مايو ١٩٩٣م هى التى أثارت مخاوفها فلقد ذكر رئيس الوزراء الإثيوبى – بعد زيارته لإسرائيل – أن حكومته تقدمت بمقترحات لمصر لإعادة توزيع مياه النيل، بما يعنى أن إثيوبيا تؤيد المطلب الذى طرحه السودان، بخصوص نصوص اتفاقية ١٩٥٩م والقاضى بالعودة إلى التفاوض حول توزيع حصص المياه وذلك على حساب حصة مصر الراهنة(١).

بالإضافة إلى أن للخبراء الإسرائيليين لغة فى مخاطبة السلطات الإثيوبية، تتلخص فى ادعاء خبيث هو أن حصص المياه التى تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة، كما أنها تقررت فى فترة سابقة على حصول معظم بلدان القارة على استقلالها السياسى، ولم يكن بوسع الدول الإفريقية مهضومة الحق فى المطالبة بتصحيح الأوضاع، ولكن إسرائيل كفيلة أن تقدم لهذه الدول التكنولوجيا، التى تمكنها من ترويض مجرى النهر وتوجيهه وفق مصالحها، وفى الواقع فإن إسرائيل بمخاطبتها لإثيوبيا أو غيرها من الدول فى قلب إفريقيا التى تشعر الآن أن مياه النهر تشح وتهددها بمجاعات مرعبة إنما تخاطب فى الحقيقة مصر وبشكل ملتو غير مباشر، وتمارس عليها ضغوطا وتعرض عليها صفقة ضمنية مفادها، أن الجانب المصرى عليه أن يُسلم بنصيب من مياه النيل لإسرائيل عند المصب، مقابل ألا تتلاعب إسرائيل بمجريات المياه لغير صالح مصر عند المنابع.

إن الوجود الإسرائيلى فى إثيوبيا هو التحدى الأكبر للأمن المائى المصرى – حيث إن إثيوبيا وبمساعدة إسرائيل تركز مشاريعها المائية على الأنهار الثلاثة التى تغذى نهر النيل الذى يصل إلى مصر والسودان وهى النيل الأزرق – عطبرة – السودان.

إن إثيوبيا تمد مصر بـ٨٦% من مياه النيل الواردة عند أسوان – حيث يسهم النيل الأزرق بحوالى ٥٩% والسوباط ١٤% وعطبرة ١٣% وهذه المؤشرات تبين خطورة التلاعب أو مجرد التهديد بخفض إيراد الروافد الإثيوبية الثلاثة لمصر، ونظراً للانحدار الشديد فى هذه الروافد وانعدام خبرة إثيوبيا، ونقص تجهيزاتها وخبرتها الفنية فى القيام بمشروعات على هذه الروافد، لم تكن مصر تخشى فيما مضى من قيام مشروعات قد تؤثر على هيدرولوجية المياه – ولكن فى

(١) زكريا طاحون، أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب، إصدار جمعية المكتب العربى للبحوث والبيئة ٢٠٠٢م، ص٤١١.

حالة وجود الراغب فى مساعدتها (وهى إسرائيل) فإن ذلك يشكل تهديداً لحصة مصر المائية بصورة شديدة.

والمشروعات الإثيوبية لو قُدر لها التنفيذ فإن ذلك سوف يؤدى إلى انخفاض إيرادات مصر والسودان بحوض النيل بحوالى ٥و٧ مليار متر٣ /سنوياً.

فى حين ترى المؤسسات الرسمية فى مجال تأثير الوجود الإسرائيلى فى إثيوبيا على مياه النيل، أن الوجود الإسرائيلى فى دول حوض النيل، إنما يندرج فى سياق العلاقات الدولية بين الأطراف المختلفة، وأن سبب تراجع العلاقات المصرية الإثيوبية فى المقام الأولهو نقص الإمكانات الاقتصادية، حيث إن دخل الفرد فى إسرائيل حوالى ١٢ ضعف مثيله فى مصر، وبالتالى فإن إمكانات إسرائيل تدعمها فى منح هذه الدول مساعدات، بينما الدول العربيةومن بينها مصر – تعرضت لأزمات اقتصادية متتالية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وما شهدته من أزمات أدى إلى حروب كان من نتيجتها، تراجع الاهتمام بالدول الإفريقية عموماً ،والتى تعانى وضعاً سيئاً، وتتلقى مساعدات من كافة دول العالم ومن بينها إسرائيل(١).

إن كل دول حوض النيل تجمعها مصلحة مشتركة تتمثل فى إمكان التعاون فى استغلال نهر النيل، إلا أن هذا الإدراك بتلك المصلحة قد اقتصر فقط على مجموعة من المعاهدات والاتفاقات الثنائية التى تتداول موضوع المياه من الناحية الفنية فقط، دون إدراك أنه من الممكن أن يشكل نهر النيل، ركيزة لتجمع إقليمى يقوم على التكامل الاقتصادى فى مختلف المجالات.

وهناك تقرير أعدته وزارة الخارجية المصرية يظهر عدة حقائق أهمها:

أ- إن كل دول حوض النيل تعانى من كثافة سكانية متوسطة ومعقولة ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار ثبات الموارد المائية الموجودة الآن على الرغم من وفرتها فى بعض المناطق، على ما هى عليه، فإن هذا الفائض فى بعض البلدان سيتحول إلى نقص بعد سنوات، وهو ما تأخذه هذه البلدان فى حساباتها المستقبلية عندما تتحدث عن تقسيم موارد المياه مع البلدان الأخرى بالتساوى.

ب- إن القاسم المشترك بين دول حوض النيل هو إنخفاض مستوى المعيشة وانخفاض متوسط دخل الفرد مع تفاوته من دولة لأخرى وأن هذه البلدان لم تصل إلى كفايتها القصوى من استغلال المياه مثلها مثل المجتمعات الصناعية المتقدمة، وهى تسعى للتنمية والتصنيع وهوما

(١) انظر من ص٤٦٨: ٤٧٠، محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر فى مياه النيل فى ضوء القانون الدولى للأنهار، مرجع سابق.

يحتاج إلى كميات إضافية من المياه ليس فقط للسكان وإنما أيضاً من أجل المشاريع التنموية الأخرى، فى مختلف المجالات الصناعية والسياحية والإنشائية.

ج- وأن هذه الدول تحتاج إلى التوسع فى المشاريع المائية ولكن لضعف مواردها المالية وبالتالى التمويلية تعوق القيام بكثير من تلك المشاريع.

د-إن علاقة مصر السياسية على المستوى الثنائى مع جميع هذه الدول أكثر من ممتازة ولها الكثير من الاتفاقات الثنائية التى وقِعت، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية قليلة للغاية وتكاد تكون، وهو ما يعكس ضعف الأداء السياسى الواجب توافره من أجل تشجيع التبادل التجارى.

ه- وما هو الأهم فى ذلك التقرير أن على مصر والدبلوماسية المصرية دوراً كبيراً إن أرادت أن تحول دون مواجهة مشكلة نقص مواردها المائية خلال الفترة القليلة القادمة، من خلال دعم العلاقات الثنائية القائمة مع كل بلد على حدى، وأيضاً التركيز على العمل الجماعى والتحرك المشترك، حيث يجب النظر إلى التعاون فى مجال المياه فى إطار نظرة أشمل تتناول كل المجالات الاقتصادية الأخرى، ويكون نهر النيل هو الركيزة التى تتمحور حوله أنشطة مختلفة فى كل المجالات، مثل النقل، والمواصلات، توليد الكهرباء، استصلاح الأراضى وزراعتها، والتوسع فى الصناعات القائمة على الحاصلات الزراعية.

و- النظر إلى موضوع المياه بمنظور اقتصادى شامل يخلق مصلحة مشتركة، تكون دافعاً للاهتمام بهذا التجمع[1].

(وترى الباحثة أن مصر تواجه مع ما لديها من مشكلات أخرى، المشكلات العديدة للمياه فى الداخل من حيث الندرة فى مناطق وشح المياه فى مناطق أخرى، والتلوث، وسوء إدارة المياه وغيره. ثم فى الخارج من حيث الأطماع الصهيونية فى مياه النيل وممارستها الضغوط على مصر من خلال تعاونها مع أهم دول حوض النيل من حيث إمدادها لمنابع نهر النيل (إثيوبيا)، وإقامة المشاريع النيلية التى تخفض من منسوب، وكمية المياه الواصلة إلى مصر عبر نهر النيل مما يشير إلى مأزق قادم، لابد للبحث عن مخرج منه، وترى الباحثة أن ذلك يكون من خلال التعاون المائى والاقتصادى مع الكونغو الديمقراطية للاستفادة من نهر الكونغو الرائع، لعل به بعض الحلول ، لتلك المشاكل المائية الكثيرة التى تواجه مصر).

(١) انظر من ص١٤٩: ١٥١ إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه فى العالم العربى، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ١٩٩٩م.

وللكونغو الديمقراطية مواقف متميزة تجاه موضوع نهر النيل فهى تشارك وجهة النظر المصرية فى أهمية تكوين تجمع إقليمى يخدم دول حوض النيل بما يحقق المصلحة المشتركة لجميع تلك الدول، والتعاون الشامل فى جميع المجالات، كما أنها من الدول المؤسسة لتجمع الإندوجو، واستضافت ثلاثة اجتماعات للإندوجو فى العاصمة كينشاسا، ولدينا مع الكونغو الديمقراطية مشروع الربط الكهربائى من سد إنجا، ويمكن لمصر أن تقيم مع الكونغو الديمقراطية مشاريع تزيد من مصادر المياه، من حيث وجود بحيرة موتوسيسيكو الكبيرة داخل أراضى الكونغو الديمقراطية، التى يمكن فى حالة إقامة سد على هذه البحيرة من أن تزيد حصة كل من أوغندا والسودان من المياه وبالتالى زيادة حصة مصر[1].

(١) المرجع السابق، ص١٤٥.